مرســوم ســلطاني

رقــم ٦٤ / ٢٠٢٤

بالتصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة دوقية لكسمبورغ الكبرى لإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها

نحن هيثــم بــن طــارق سلطان عمــان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلى الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة دوقية لكسمبورغ الكبرى لإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها الموقعة في مدينة لكسمبورغ بتاريخ ١٦ من أكتوبر ٢٠٢٤م،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنــا بمــا هــو آت

المــادة الأولــى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها، وفقا للصيغة المرفقة.

المــادة الثانيــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صــدر فــي: ١٦ من جمادى الآخرة سنــة ١٤٤٦هـ

الموافــق: ١٨ من ديسمبـــــــــر سنــة ٢٠٢٤م

هيثــم بن طــارق

ســلطان عمــان

اتفاقية

بين

حكومة سلطنة عمان

وحكومة دوقية لكسمبورغ الكبرى

لإزالة الازدواج الضريبي

بالنسبة للضرائب على الدخل وعلى رأس المال

ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها

إن حكومة سلطنة عُمان ودوقية لكسمبورغ الكبرى، رغبة منهما في تطوير علاقتهما الاقتصادية وتعزيز تعاونهما في مسائل الضريبة، وقصدا لإبرام اتفاقية لإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل وعلى رأس المال بما لا يؤدي إلى عدم الخضوع للضريبة أو لتقليلها عن طريق التهرب أو التجنب الضريبي (بما يشمل عن طريق ترتيبات تسويق الاتفاقية التي تهدف للحصول على إعفاءات منصوص عليها في هذه الاتفاقية للمصلحة غير المباشرة لمقيمين في دول أخرى)، قد اتفقتا على ما يأتي:

الفصل الأول

مجال الاتفاقية

المادة (1)

النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كلتيهما.

المادة (2)

الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

1- تسري هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل وعلى رأس المال التي تفرض نيابة عن دولة متعاقدة أو نيابة عن سلطاتها المحلية أيا كانت طريقة فرض هذه الضرائب.

2- تعتبر من قبيل الضـرائب على الدخل وعلى رأس المال، جميع الضـرائب المفروضـة على إجمالي الدخل وعلى إجمالي رأس المال، أو على عناصـر من الدخل أو من رأس المال بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناشئة من التصرف في الأموال المنقولة أو الثابتة، والضرائب على إجمالي المبالغ للأجور أو الرواتب المدفوعة من قبل المشروعات، وكذلك الضرائب على الزيادة في قيمة رأس المال.

3- تشمل الضرائب المفروضة حاليا والتي تسري عليها الاتفاقية -بصفة خاصة- الآتي:

أ- بالنسبة لسلطنة عُمان:

- ضريبة الدخل.

(ويشار إليها فيما بعد بـ"الضريبة العمانية").

ب- بالنسبة لدوقية لكسمبورغ الكبرى:

- ضريبة الدخل على الأفراد.
- ضريبة الشركات.
- ضريبة رأس المال.
- ضريبة التجارة الجماعية.

(ويشار إليها فيما بعد بـ"ضريبة لكسمبورغ").

4- تسري هذه الاتفاقية أيضا على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة إلى حد كبير لتلك الضرائب التي يتم فرضـها بعد تاريـخ التوقيع على هذه الاتفاقية، سـواء بالإضـافة أو بالإحلال

للضرائب الحالية. وتقوم السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين بإخطار بعضهما البعض بأي تعديلات جوهرية في قوانين الضرائب الخاصة بهما.

الفصل الثاني

التعريفات

المادة (3)

تعريفات عامة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتضِ النص غير ذلك:

أ- يقصد بمصطلح "سلطنة عمان" إقليم سلطنة عمان والجزر التابعة لها؛ ويشمل ذلك المياه الإقليمية وأي منطقة خارج المياه الإقليمية يجوز أن تمارس عليها سلطنة عمان، وفقا للقانون الدولي وقوانين سلطنة عمان، حقوقها السيادية فيما يتعلق باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في قاع البحر وباطن أرضه وفي المياه التي تعلوه.

ب- يقصد بكلمة "لكسمبورغ" دوقية لكسمبورغ الكبرى، وتعني عند استعمالها بالمعنى الجغرافي إقليم دوقية لكسمبورغ الكبرى.

ج- يقصد بعبارتي "دولة متعاقدة" و"الدولة المتعاقدة الأخرى" سلطنة عمان أو لكسمبورغ حسبما يقتضيه النص.

د- تشمل كلمة "شخص" أي فرد أو أي شركة أو أي مجموعة من الأشخاص.

هـ- يقصد بكلمة "الشركة" أي شخص اعتباري أو أي كيان يُعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبية.

و- يقصد بعبارتي "مشروع دولة متعاقدة" و"مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي؛ مشروع يديره شخص مقيم من دولة متعاقدة ومشروع يديره شخص مقيم من الدولة المتعاقدة الأخرى.

ز- يقصد بعبارة "النقل الدولي" أي نقل بسفينة أو طائرة أو مركبة طريق يديره مشروع دولة متعاقدة ويستثنى من ذلك تشغيل السفينة أو الطائرة أو مركبة الطريق بين أماكن تقع فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ح- يقصد بكلمة "مواطن" بالنسبة لدولة متعاقدة:

1. أي فرد يتمتع بجنسية تلك الدولة المتعاقدة.
2. وأي شخص قانوني أو شراكة أو اتحاد يستمد الوضع الخاص به من القوانين المعمول بها في تلك الدولة المتعاقدة.

ط- يقصد بعبارة "السلطة المختصة":

1. بالنسبة لسلطنة عمان: رئيس جهاز الضرائب أو من ينوب عنه قانونا.
2. بالنسبة لدوقية لكسمبورغ الكبرى: وزير المالية أو من ينوب عنه قانونا.

2- عند تطبيق أي دولة متعاقدة لهذه الاتفاقية في أي وقت، فإن أي مصطلح لم يرد تعريفه فيها يجب أن يفسر طبقا لمضمونه السائد في ذلك الوقت لقانون هذه الدولة ولأغراض الضرائب التي تنطبق عليها الاتفاقية، وذلك فيما لم يقتض سياق النص غير ذلك، ويتم الاعتداد بالمضمون الوارد في القوانين الضريبية لهذه الدولة دون المضمون الوارد في القوانين الأخرى المطبقة فيها.

المادة (4)

المقيم

1- لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بعبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يكون خاضعا للضريبة بمقتضى قوانين هذه الدولة، بسبب سكنه أو إقامته أو موقع إدارته أو تسجيله أو طبقا لأي معيار آخر ذي طبيعة مماثلة، وتشمل العبارة أيضا هذه الدولة وأيا من سلطاتها المحلية أو أشخاصها الاعتبارية، لكنها لا تشمل أي شخص خاضع للضريبة في هذه الدولة فيما يتعلق فقط بدخل نشأ من مصادر فيها أو رأس مال كائن فيها.

2- إذا اعتبر أي فرد -بالتطبيق لأحكام الفقرة (1) - مقيما في كلتا الدولتين المتعاقدتين، فإن مركزه يحدد وفقا لما يأتي:

أ- يعتبر مقيما فقط في الدولة التي له فيها سكن دائم تحت تصرفه، فإذا كان له سكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقدتين، يعتبر مقيما فقط في الدولة

المتعاقدة التي ترتبط مصالحه الشخصية والاقتصادية معها بدرجة تفوق الدولة المتعاقدة الأخرى (مركز مصالحه الحيوية).

ب- إذا لم يمكن تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له سكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقدتين؛ فيعتبر مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها سكن معتاد.

ج- إذا كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم يكن له سكن معتاد في أيّ منهما؛ فيعتبر مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون مواطنا لها.

د- إذا كان مواطنا لكلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم يكن مواطنا لأي منهما، تتولى السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين التوصل إلى حل باتفاق مشترك بينهما.

3. بتطبيق ما جاء في الفقرة (1) من هذه المادة، إذا كان أي شخص آخر، من غير الأفراد، يعتبر مقيما في كلتا الدولتين المتعاقدتين، تسعى السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين إلى تحديد الدولة المتعاقدة التي يعتبر مقيما فيها لأغراض هذه الاتفاقية عن طريق الاتفاق المتبادل، مع مراعاة مكان إدارته الفعلية، أو مكان تأسيسه أو تشكيله وأي عناصر أخرى ذات صلة. وفي حال عدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، لا يحق لهذا الشخص الحصول على أي إعفاء أو استثناء من الضريبة المنصوص عليها في هذه

الاتفاقية إلا بالقدر وبالطريقة التي تتفق عليها السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين.

المادة (5)

المنشأة المستقرة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بعبارة "منشأة مستقرة" المقر الثابت للنشاط الذي يباشر المشروع كل نشاطه فيه أو جزءا منه.

2- تشمل عبارة "منشأة مستقرة" بصفة خاصة ما يأتي :

أ- مقر الإدارة.

ب- فرع.

ج- مكتب.

د- مصنع.

هـ- ورشة.

و- منجم أو بئر نفط أو غاز أو محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.

3- تشمل عبارة "منشأة مستقرة" كذلك:

أ- موقع البناء أو مشروع التشييد أو التجميع أو التركيب أو الأنشطة الإشرافية المرتبطة بها، إذا استمر هذا الموقع أو المشروع أو هذه الأنشطة لمدة تزيد على (9) تسعة أشهر.

ب- تقديم الخدمات بما في ذلك الخدمات الاستشارية عن طريق مشروع من خلال موظفين أو عاملين آخرين يوظفهم المشروع لهذا الغرض، إذا استمر هذا النوع من الأنشطة (للمشروع ذاته أو لمشروع يرتبط به) في دولة متعاقدة لفترة أو لفترات تزيد في مجموعها على (90) تسعين يوما خلال أي فترة (12) اثني عشر شهرا.

4- على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، لا تشمل عبارة "منشأة مستقرة" ما يأتي:

أ- استخدام التسهيلات فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع.

ب- الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع لغرض التخزين أو العرض أو التسليم فقط.

ج- الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع فقط لغرض معالجتها بواسطة مشروع آخر.

د- الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط مخصص فقط لغرض شراء بضائع أو سلع أو جمع معلومات للمشروع.

هـ- الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط مخصص فقط لغرض القيام للمشروع بأي نشاط آخر له طبيعة تحضيرية أو تكميلية.

و- الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض الجمع بين أي من الأنشطة المشار إليها في الفقرات الفرعية من (أ إلى هـ) السابقة، بشرط أن يكون للنشاط الكلي للمقر الثابت والناتج من هذا الجمع طبيعة تحضيرية أو تكميلية.

5- على الرغم من الأحكام الواردة بالفقرتين (1) و(2)، إذا قام شخص - بخلاف وكيل ذي وضعية مستقلة يسري عليه حكم الفقرة (6) – بالتصرف في دولة متعاقدة نيابة عن مشروع في دولة متعاقدة أخرى، فيعتبر أن لهذا المشروع منشأة مستقرة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا فيما يتعلق بأي أنشطة يتولاها هذا الشخص للمشروع، إذا كان هذا الشخص:

أ- لديه في هذه الدولة المتعاقدة سلطة إبرام العقود باسم المشروع ويمارسها بشكل معتاد، ما لم تكن أنشطة هذا الشخص تقتصر على الأنشطة المنصوص عليها في الفقرة (4) والتي إذا تمت ممارستها من خلال مقر ثابت للنشاط لا تؤدي إلى اعتبار هذا المقر الثابت منشأة مستقرة بموجب أحكام تلك الفقرة، أو

ب- لا يملك هذه السلطة لكنه يحتفظ بصفة معتادة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا بمخزون من البضائع أو السلع يسلم منه هذا الشخص بضائع أو سلع نيابة عن المشروع.

6- لا يعتبر أن لمشروع ما منشأة مستقرة في دولة متعاقدة لمجرد ممارسته لنشاط في هذه الدولة المتعاقدة عن طريق وسيط أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر ذي صفة

مستقلة بشرط أن يمارس هؤلاء الأشخاص عملهم في إطار نشاطهم المعتاد، إلا أنه في الحالة التي تكون فيها أنشطة هذا الوكيل مكرسة بصفة مطلقة أو تكاد تكون مطلقة لصالح المشروع، فإنه لن يعتبر وكيلا مستقلا بالمعنى المقصود في هذه الفقرة.

7- إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على أو تسيطر عليها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو تمارس النشاط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء عن طريق منشأة مستقرة أو غير ذلك)، فإن ذلك لا يؤدي في حد ذاته إلى اعتبار أي من الشركتين بمثابة منشأة مستقرة للشركة الأخرى.

الفصل الثالث

ضرائب الدخل

المادة (6)

الدخل من الأموال الثابتة

1- الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من أموال ثابتة (بما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة أو الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى.

2- يقصد بمصطلح "الأموال الثابتة" المعنى المحدد في قانون الدولة المتعاقدة الكائنة فيها هذه الأموال، ويشمل هذا المصطلح في كل الأحوال ملحقات الأموال الثابتة، والماشية،

والمعدات المستخدمة في الزراعة (بما في ذلك تربية وزراعة الأسماك) والغابات، والحقوق التي تسري عليها أحكام القانون العام المتعلقة بالملكية العقارية.

الحق في الانتفاع بالأموال الثابتة، والحق في اقتضاء مدفوعات متغيرة أو ثابتة مقابل استغلال، أو الحق في استغلال مناطق التعدين والمصادر والموارد الطبيعية الأخرى تعتبر أموالا ثابتة أيضا، ولا تعتبر السفن والقوارب والطائرات أموالا ثابتة.

3- تطبق أحكام الفقرة (1) أيضا على الدخل الناشئ من الاستغلال المباشر أو تأجير أو استخدام الأموال الثابتة بأي شكل آخر.

4- تطبق أحكام الفقرتين (1) و(3) أيضا على الدخل من الأموال الثابتة لأي مشروع، وعلى الدخل من الأموال الثابتة المُستخدمة في أداء خدمات شخصية مستقلة.

المادة (7)

أرباح المشروعات

1- تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط ما لم يكن المشروع يباشر النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، فإذا باشر المشروع نشاطه على النحو السابق ذكره فإنه يجوز فرض الضريبة على أرباح المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى، ولكن فقط في حدود ما ينسب إلى هذه المنشأة المستقرة.

2- مع مراعاة أحكام الفقرة (3)، إذا قام مشروع دولة متعاقدة بمباشرة النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، فإن ما ينسب إلى المنشأة المستقرة في كل دولة متعاقدة هي الأرباح التي يتوقع تحقيقها بافتراض أنها مشروع مستقل ومنفصل يباشر الأنشطة ذاتها أو أنشطة مماثلة لها في الظروف ذاتها أو في ظروف مماثلة لها، ويتعامل باستقلال تام مع المشروع الذي يكون بمثابة منشأة مستقرة له.

3- عند تحديد أرباح منشأة مستقرة يُسمح بخصم المصروفات التي تتكبدها لأغراض المنشأة المستقرة، بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العامة بالقدر الذي تكبدته سواء كان ذلك في الدولة المتعاقدة الكائنة فيها المنشأة المستقرة أو في أي مكان آخر.

4- وفقا لما جرت به العادة في دولة متعاقدة عند تحديد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة المستقرة على أساس توزيع الأرباح الكلية للمشروع على أجزائه المختلفة، لا تحول أحكام الفقرة (2) دون تحديد هذه الدولة المتعاقدة للأرباح التي تخضع للضريبة على الأساس المعتاد للتوزيع، ومع ذلك، يجب أن تكون النتيجة التي تسفر عنها طريقة التوزيع المتبعة متفقة مع المبادئ المنصوص عليها في هذه المادة.

5- لا يمكن أن تنسب أي أرباح إلى منشأة مستقرة لمجرد شراء هذه المنشأة المستقرة لبضائع أو سلع للمشروع.

6- لأغراض الفقرات السابقة؛ تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة المستقرة بالطريقة ذاتها المتبعة في كل سنة ما لم يوجد سبب كاف يبرر ما يخالف ذلك.

7- إذا تضمنت الأرباح عناصر للدخل تم النص عليها بصفة مستقلة في مواد أخرى، فإن أحكام تلك المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

المادة (8)

النقل البحري والنقل في الممرات المائية الداخلية والنقل الجوي

1- تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

2- تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة الناتجة من تشغيل القوارب العاملة في النقل المائي الداخلي للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

3- لأغراض هذه المادة، يشمل مصطلح "تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي" بواسطة أي مشروع:

أ- تأجير أو استئجار أو إعارة السفن أو الطائرات بكامل التجهيزات والطاقم والمؤن واستخدامها للتشغيل في النقل الدولي.

ب- تأجير أو استئجار السفن أو الطائرات وفقا لنظام التأجير بدون طاقم في حالة ما إذا كان هذا الاستخدام أو التأجير أو الاستئجار يشكل نشاطا عارضا لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.

ج- استخدام أو تأجير أو الاحتفاظ بالحاويات إذا كان هذا الاستخدام أو الاستئجار أو الاحتفاظ يشكل نشاطا عارضا لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.

د- الفائدة على الحسابات المصرفية المرتبطة مباشرة بتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.

4- يقصد بمصطلح "تشغيل السفن أو الطائرات" نشاط لنقل الركاب، أو البريد، أو الماشية، أو البضائع بحرا أو جوا يباشره الملاك، أو المستأجرون، أو المؤجرون للسفن، أو الطائرات بما في ذلك بيع التذاكر لهذا النقل نيابة عن مشاريع أخرى وأي نشاط آخر يرتبط مباشرة بهذا النقل.

5- تسري أحكام الفقرة (1) كذلك على الأرباح الناتجة من المشاركة في مجموعة (POOL) أو نشاط مشترك أو توكيل تشغيل عالمي.

المادة (9)

المشروعات المشتركة

1- في حالة:

أ- مشاركة مشروع دولة متعاقدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو السيطرة على أو في رأس مال مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى، أو

ب- مشاركة الأشخاص ذاتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو السيطرة على أو في رأس مال مشروع لدولة متعاقدة ومشروع للدولة المتعاقدة الأخرى،

وإذا فرضت أو وضعت - في أي من الحالتين - شروط بين المشروعين في علاقتهما التجارية أو المالية التي تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين المشروعات المستقلة، فإن أي أرباح يمكن

أن تستحق لأي من المشروعين لولا هذه الشروط ولكنها لم تستحق فعلا بسبب هذه الشروط، يجوز إدراجها ضمن أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعا لذلك.

2- إذا أدرجت دولة متعاقدة ضمن أرباح أي مشروع لتلك الدولة المتعاقدة وأخضعتها للضريبة تبعا لذلك، أرباح مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى فرضت عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، وكانت الأرباح المدرجة على هذا النحو تعتبر أرباحا تحققت لمشروع الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا إذا كانت الشروط المتفق عليها بين المشروعين هي الشروط ذاتها التي يمكن الاتفاق عليها بين مشروعين مستقلين؛ فإن تلك الدولة المتعاقدة الأخرى تقوم بإجراء تعديل مناسب على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح. ويعتد عند إجراء ذلك التعديل بالأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، ويتم التشاور بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين إذا تطلب الأمر ذلك.

المادة (10)

أرباح الأسهم

1- أرباح الأسهم التي تدفعها أي شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- ومع ذلك، يجوز فرض الضريبة أيضا على أرباح الأسهم المشار إليها في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي دفعت أرباح الأسهم، وذلك وفقا لقوانين تلك الدولة المتعاقدة،

ولكن إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى، فيجب ألا تزيد الضريبة المفروضة على هذا النحو عن النسب الآتية:

أ- نسبة صفر بالمائة (0%) من إجمالي مبلغ أرباح الأسهم إذا كان المالك المستفيد شركة تملك بصفة مباشرة نسبة عشرة بالمائة (10%) على الأقل من رأس مال الشركة التي تدفع أرباح الأسهم.

ب- نسبة عشرة بالمائة (10%) من إجمالي مبلغ أرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.

لا تؤثر هذه الفقرة على فرض ضريبة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم.

3- على الرغم من أحكام الفقرة (2)، فإن أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان المالك المستفيد هي تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، أو سلطة محلية، أو صندوق معاشات تقاعدية، أو مؤسسة من مؤسسات الضمان الاجتماعي الوطني، أو المصرف المركزي لأي من الدولتين المتعاقدتين أو أي من أشخاصها الاعتبارية أو مؤسسة مملوكة كليا أو بصفة أساسية لأيّ من الدولتين المتعاقدتين وفقا لما يتم الاتفاق بشأنه بين السلطتين المختصتين في دولتي التعاقد، و

أ- بالنسبة لسلطنة عمان:

- جهاز الاستثمار العماني.

ب- بالنسبة لدوقية لكسمبورغ الكبرى:

- المؤسسة الوطنية للاعتماد والاستثمار.
- مؤسسة لكسمبورغ لتنمية رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- يقصد بمصطلح "أرباح الأسهم" المستخدم في هذه المادة، الدخل من الأسهم أو أسهم الانتفاع أو حقوق الانتفاع أو أسهم التعدين أو أسهم المؤسسين أو الحقوق الأخرى التي لا تعتبر من قبيل الديون والمشاركة في الأرباح، وتشمل أيضا الدخل من الحقوق الأخرى للشركات والتي تخضع للمعاملة الضريبية ذاتها المقررة على الدخل من الأسهم وفقا لقوانين الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح.

5- لا تسري أحكام الفقرتين (1) و(2) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيما في دولة متعاقدة، ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي توزع أرباح الأسهم نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، أو يؤدي في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت كائن فيها، وكانت ملكية الأسهم التي تدفع عنها أرباح الأسهم ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة أو المقر الثابت، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (7) أو المادة (14) بحسب الأحوال.

6- إذا حققت شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحا أو دخلا من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي توزعها الشركة ما لم تكن أرباح الأسهم هذه قد دفعت إلى مقيم في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، أو كانت ملكية الأسهم التي تدفع عنها أرباح الأسهم ترتبط بصفة فعلية بمنشأة مستقرة أو

بمقر ثابت كائن في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، ولا يجوز كذلك أن تفرض على أرباح الشركة غير الموزعة الضريبة التي تسري على أرباح الشركة غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم الموزعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كليا أو جزئيا من أرباح أو دخل نشأ في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (11)

الفائدة

1- الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة ويملك حق الانتفاع لها مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فقط.

2- يقصد بكلمة "الفائدة" الواردة في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الديون بجميع أنواعها، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن أو كانت تتضمن أو لا تتضمن حق المشاركة في أرباح المدين، وتشمل على وجه الخصوص الدخل من الضمانات الحكومية والدخل من السندات أو الصكوك بما في ذلك المكافآت والجوائز المتعلقة بهذه الضمانات الحكومية أو السندات أو الصكوك، ولا تعتبر الغرامات المفروضة بسبب التأخير في السداد من قبيل الفائدة لأغراض هذه المادة.

3- لا تسري أحكام الفقرة (1) إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيما في دولة متعاقدة ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الفائدة نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، أو يؤدي في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة

من مقر ثابت كائن فيها، وكان طلب الديّن الذي تدفع عنه الفائدة يرتبط بصفة فعلية بهذه المنشأة المستقرة أو المقر الثابت، حيث يتم في هذه الحالة تطبيق أحكام المادة (7) أو المادة (14) بحسب الأحوال.

4- إذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر إلى زيادة في مبلغ الفائدة المتعلق بمطالبة الدين الذي دفعت عنه هذه الفائدة، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها في حال عدم وجود تلك العلاقة، فتطبق أحكام هذه المادة على المبلغ المشار إليه أخيرا فقط؛ وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (12)

الأتاوى

1- الأتاوى التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- ومع ذلك، يجوز أن تفرض أيضا على مثل هذه الأتاوى الضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها وبمقتضى قوانين هذه الدولة المتعاقدة؛ ولكن إذا كان المالك المستفيد من الأتاوى مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تزيد على نسبة ثمانية بالمائة (8%) من إجمالي مبلغ الأتاوى.

3- يقصد بمصطلح "الأتاوى" الواردة في هذه المادة المدفوعات من أي نوع التي يتم تسلمها مقابل استخدام، أو حق استخدام أي من حقوق المؤلف لأعمال أدبية أو فنية أو علمية بما فيها برامج الحاسب الآلي، والأفلام السينمائية، أو الأفلام أو الشرائط أو الاسطوانات المستخدمة في الإذاعة الصوتية أو المرئية، وأي براءات اختراع، أو علامات تجارية، أو تصميم أو طراز أو خطة أو تركيبة أو عملية إنتاج سرية، أو لاستخدام، أو حق استخدام المعدات الصناعية أو التجارية أو العلمية، أو للمعلومات المتعلقة بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية.

4- لا تسري أحكام الفقرتين (1) و (2) إذا كان المالك المستفيد من الأتاوى مقيما في دولة متعاقدة ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأتاوى نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، أو يؤدي في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت كائن فيها، وكان الحق أو الملكية التي تدفع عنها الأتاوى ترتبط بصفة فعلية بهذه المنشأة المستقرة أو المقر الثابت، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (7) أو المادة (14) بحسب الأحوال.

5- تعتبر الأتاوى قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان من يدفعها مقيما في هذه الدولة المتعاقدة، ومع ذلك، إذا كان لدى الشخص الذي يدفع الأتاوى -سواء كان مقيما في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها- منشأة مستقرة أو مقر ثابت في دولة متعاقدة يرتبط بالحق الذي استحقت عنه الأتاوى، وكانت الأتاوى قد تحملتها هذه المنشأة المستقرة أو المقر

الثابت، فإن هذه الأتاوى تعتبر أنها نشأت في الدولة المتعاقدة الكائنة فيها المنشأة المستقرة أو المقر الثابت.

6- إذا أدى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الأتاوى والمالك المستفيد منها أو بينهما وبين شخص آخر إلى زيادة في مبلغ الأتاوى فيما يتعلق بالاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت عنها، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع الأتاوى والمالك المستفيد في حالة عدم وجود تلك العلاقة؛ فتطبق أحكام هذه المادة على مبلغ الأتاوى المشار إليه أخيرا فقط؛ وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعا للضريبة وفقا لقوانين كل دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (13)

الأرباح الرأس مالية

1- الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال الثابتة المشار إليها في المادة (6) والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- الأرباح الناتجة من التصرف في أموال منقولة تمثل جزءا من ممتلكات منشأة مستقرة لمشروع دولة متعاقدة والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو في أموال منقولة تخص مقرا ثابتا متاحا لمقيم في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة، بما في ذلك الأرباح الناتجة من التصرف في هذه المنشأة المستقرة (سواء بمفردها

أو مع المشـروع بأكمله) أو في هذا المقر الثابت، يجوز أن تخضـع للضـريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

3. الأرباح التي يحصـل عليها مشـروع دولة متعاقدة من التصـرف في السـفن أو الطائرات المشـغلة في النقل الدولي أو القوارب العاملة في النقل المائي الداخلي أو الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل مثل هذه السفن أو الطائرات أو القوارب، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

4. الأرباح الناتجة من التصـرف في أي أموال أخرى بخلاف تلك المشـار إليها في الفقرات (1) و(2) و(3) تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف بهذه الأموال.

المادة (14)

الخدمات الشخصية المستقلة

1. الدخل الذي يحصـل عليه مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بالخدمات المهنية، أو الأنشطة الأخرى التي لها طابع الاستقلال؛ يخضع للضريبة فقط في هذه الدولة المتعاقدة، ما لم يكن له بصفة منتظمة مقر ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض تأدية أنشطته؛ فإذا كان له مثل هذا المقر الثابت يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى فرض الضـريبة على هذا الدخل ولكن بالقدر الذي ينسب إلى هذا المقر الثابت.

2- تشمل عبارة "الخدمات المهنية" على وجه الخصوص الأنشطة المستقلة العلمية، أو الأدبية، أو الفنية، أو التعليمية أو أنشطة التدريس؛ وكذلك الأنشطة المستقلة للأطباء، والمحامين، والمهندسين، والمعماريين، وأطباء الأسنان، والمحاسبين.

المادة (15)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

1- مع مراعاة أحكام المواد (16) و(18) و(19)، فإن الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء وظيفة تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط؛ ما لم تؤد الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ فإذا تمت ممارسة الوظيفة على هذا النحو فإنه يجوز فرض الضريبة على مثل هذه المكافآت في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- على الرغم من أحكام الفقرة (1)، فإن المكافأة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء وظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا إذا:

أ- كان المستلم موجودا في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها (183) مائة وثلاثة وثمانين يوما خلال أي فترة (12) اثني عشر شهرا تبدأ أو تنتهي في السنة الميلادية المعنية.

ب- كانت المكافأة قد دُفعت بواسطة أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ج- لم تكن المكافأة قد تحملتها منشأة مستقرة أو مقر ثابت لصاحب عمل كائن في الدولة المتعاقدة الأخرى.

3- على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة؛ فإن المكافأة التي يحصل عليها أي موظف يعمل بمشروع في الدولة المتعاقدة مقابل وظيفة تمت تأديتها على ظهر سفينة أو في طائرة أو في مركبة برية تعمل في النقل الدولي أو على متن قارب يعمل في النقل المائي الداخلي يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.

المادة (16)

أتعاب المديرين

أتعاب المديرين والمدفوعات الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضوا في مجلس الإدارة أو بجهاز مماثل لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ يجوز فرض الضريبة عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (17)

الفنانون والرياضيون

1- على الرغم من أحكام المواد (7) و(14) و(15)؛ فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فنانا مثل فناني المسرح، أو الصور المتحركة، أو الإذاعة الصوتية أو المرئية، أو موسيقيا، أو بصفته من الرياضيين؛ وذلك مقابل أنشطته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ يجوز أن تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- إذا كان الدخل الذي يتعلق بأنشطة شخصية يمارسها فنان أو رياضي بهذه الصفة لا يستحق للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر؛ فإن هذا الدخل -على الرغم من أحكام المواد (7) و(14) و(15) - يجوز أن تفرض عليه الضريبة في الدولة المتعاقدة التي يمارس فيها الفنان أو الرياضي أنشطته.

3- يُعفى الدخل الذي يحصل عليه فنان أو رياضي من الأنشطة التي يمارسها في دولة متعاقدة من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة إذا كانت الزيارة لتلك الدولة مدعومة بالكامل أو بشكل أساسي من الأموال العامة للدولة المتعاقدة الأخرى أو سلطة محلية أو شخص اعتباري فيها.

المادة (18)

المعاشات التقاعدية

إن المعاشـات التقاعدية والمدفوعات الأخرى المماثلة التي تنشـأ في دولة متعاقدة، وتُدفع لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا فقط.

المادة (19)

الخدمة الحكومية

1- أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي تدفعها دولة متعاقدة أو سلطة محلية أو شـخص اعتباري فيها إلى أي فرد مقابل ما أداه من خدمات لتلك الدولة أو السـلطة أو شخص اعتباري، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

ب) ومع ذلك، فإن هذه الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة تخضـع للضـريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كانت الخدمات قد تمت تأديتها في هذه الدولة المتعاقدة، وكان الفرد مقيما فيها ويعتبر إما:

1- من مواطني هذه الدولة المتعاقدة.

2- أو لم يصبح مقيما في هذه الدولة المتعاقدة فقط لغرض أداء هذه الخدمات.

2- تطبق أحكام المواد (15) و(16) و(17) على الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة مقابل أداء الخدمات التي ترتبط بنشاط تباشره دولة متعاقدة أو سلطة محلية أو شخص اعتباري فيها.

المادة (20)

الأساتذة والباحثون

1- أي فرد يقيم أو كان مقيما في دولة متعاقدة مباشـرة قبل قيامه بزيارة للدولة المتعاقدة الأخرى، ويقوم بناء على دعوة جامعة أو كلية أو مدرسة أو مؤسسة تعليمية مماثلة أخرى أو مؤسسة بحث علمي بزيارة هذه الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة لا تزيد على (2) سنتين من تاريخ وصـوله إلى هذه الدولة المتعاقدة الأخرى فقط لغرض التدريس أو إجراء البحوث أو كليهما في هذه المؤسسة التعليمية أو البحثية، يُعفى من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى عن أي مكافأة يحصل عليها من القيام بهذا التدريس أو البحث.

2- لا تطبق هذه المادة على الدخل من البحوث إذا تم إجراء هذه البحوث بصـفة أسـاسـية للمنفعة الخاصة لشخص أو أشخاص محددين.

المادة (21)

الطلاب

المبالغ التي يحصل عليها طالب أو متدرب على نشاط يقيم أو كان مقيما مباشرة- قبل زيارته لدولة متعاقدة – في الدولة المتعاقدة الأخرى، وقد حضر إلى الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا فقط لغرض تعليمه أو تدريبه فيها، وذلك لتغطية مصاريف إعاشته أو تعليمه أو تدريبه، لن تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة بشرط أن تكون هذه المبالغ قد نشأت من مصادر خارج هذه الدولة المتعاقدة.

المادة (22)

أنواع الدخل الأخرى

1- عناصـــر الدخل لمقيم في دولة متعاقدة، أينما كان منشـــؤها، والتي لم يتم تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

2- لا تســـري أحكام الفقرة (1) على الدخل - بخلاف الدخل من الأموال الثابتة وفقا لتعريفها الوارد في الفقرة (2) من المادة (6) - إذا كان من تســـلم هذا الدخل مقيما في دولة متعاقدة ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى نشاطا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، أو يؤدي في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شـخصـية مسـتقلة من مقر ثابت كائن فيها، وكان الحق أو الملكية التي يدفع عنها الدخل ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة أو المقر الثابت؛ ففي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) بحسب الأحوال.

الفصل الرابع

فرض الضرائب على رأس المال

المادة (23)

رأس المال

1- رأس المال المتمثل في الأموال الثابتة المشـــار إليها في المادة (6) والذي يملكه مقيم بدولة متعاقدة والكائن بالدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز فرض الضـــريبة عليه في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- رأس المال المتمثل في الأموال المنقولة التي تشـكل جزءا من أموال نشـاط منشـأة مسـتقرة تابعة لمشـــروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو المتمثل في أموال منقولة تخص مقرا ثابتا تحت تصـــرف أي مقيم بدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض تأدية خدمات شخصية مستقلة، يجوز فرض الضريبة عليه في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

3- رأس المال المتمثل في الســـفن والطائرات التي تعمل في النقل الدولي والقوارب التي تعمل في مجال النقل المائي الداخلي بواســـطة مشـــروع دولة متعاقدة، أو المتمثل في أموال منقولة متصـــلة بتشـــغيل هذه الســـفن أو الطائرات او القوارب، يخضـــع للضـــريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

4- تخضـــع كل عناصـــر رأس المال الأخرى لمقيم في دولة متعاقدة للضـــريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

الفصل الخامس

طرق إزالة الازدواج الضريبي

المادة (24)

إزالة الازدواج الضريبي

1- بالنسبة لسلطنة عُمان، يتم إزالة الازدواج الضريبي على النحو الآتي:

أ- إذا حصل مقيم في سلطنة عمان على دخل أو امتلك رأس مال، يمكن أن يخضع للضريبة في لكسمبورغ، بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية، فإن على سلطنة عمان أن تسمح بخصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل أو رأس مال هذا المقيم يعادل ضريبة الدخل أو رأس المال المدفوع في لكسمبورغ سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو عن طريق الخصم، على ألا يزيد هذا الخصم بأي حال على ذلك الجزء من ضريبة الدخل أو رأس المال (المحسوب قبل إجراء الخصم) والمنسوب إلى الدخل أو رأس المال الذي يجوز إخضاعه للضريبة في لكسمبورغ.

ب- بمقتضى أيّ من أحكام هذه الاتفاقية، إذا كان الدخل الذي يحصل عليه مقيم في سلطنة عمان أو رأس المال الذي يملكه معفيا من الضريبة في سلطنة عمان، فإنه يجوز لسلطنة عمان- مع ذلك- مراعاة الدخل أو رأس المال المعفى عند حساب مبلغ الضريبة على الدخل أو رأس المال المتبقي لهذا المقيم.

2- تتم إزالة الازدواج الضريبي مع مراعاة أحكام قانون لكسمبورغ فيما يتعلق بتجنب الازدواج الضريبي والتي لا تؤثر على المبدأ العام من هذا القانون على النحو الآتي:

أ- إذا حصل مقيم في لكسمبورغ على دخل أو امتلك رأس مال يجوز أن يخضعان للضريبة في سلطنة عُمان بالتطبيق لأحكام هذه الاتفاقية، تقوم لكسمبورغ وفقا لأحكام الفقرات الفرعية (ب، ج، د) بإعفاء هذا الدخل أو رأس المال من الضريبة لكن يجوز لها- من أجل حساب قيمة الضريبة على الدخل أو رأس المال المتبقيين للمقيم- أن تطبق نفس نسب الضريبة وكأن الدخل أو رأس المال لم يتم إعفاؤهما.

ب- إذا حصل مقيم في لكسمبورغ على دخل يمكن أن يخضع للضريبة في سلطنة عمان بمقتضى أحكام المادة (7) والمادة (10) والمادة (12) والفقرة (2) من المادة (13) والمادة (17)، فإن على لكسمبورغ أن تسمح بخصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل هذا المقيم يعادل ضريبة الدخل المدفوعة في سلطنة عمان، ولكن فقط فيما يتعلق بالمادة (7) والفقرة (2) من المادة (13) إذا كانت أرباح الأعمال والأرباح الرأسمالية لم يتم تحصيلها من أنشطة في مجال الزراعة، والصناعة، والبنية التحتية والسياحة في سلطنة عمان، على ألا يزيد هذا الخصم بأي حال على ذلك الجزء من الضريبة (المحسوب قبل إجراء الخصم) والمنسوب إلى عناصر الدخل الذي تم تحصيله من سلطنة عمان.

ج- إذا حصلت شركة مقيمة في لكسمبورغ على أرباح أسهم من مصادر عمانية، تقوم لكسمبورغ بإعفاء أرباح الأسهم هذه من الضريبة بشرط أن تحوز الشركة التي تقيم في لكسمبورغ عشرة بالمائة (10%) على الأقل بشكل مباشر من رأس مال الشركة التي تدفع أرباح الأسهم منذ بداية السنة المحاسبية، وأن تكون هذه الشركة خاضعة في سلطنة عمان لضريبة دخل تقابل ضريبة الشركات في لكسمبورغ. وبنفس الشروط تُعفى الأسهم في الشركة العمانية المشار إليها أعلاه من ضريبة رأس المال في لكسمبورغ، ويسري هذا الإعفاء - وفقا لهذه الفقرة الفرعية- أيضا على الرغم مما إذا كانت الشركة العمانية معفاة من الضريبة أو تفرض عليها ضريبة منخفضة في سلطنة عمان أو إذا كانت أرباح الأسهم تلك قد تم تحصيلها من أنشطة في الزراعة أو الصناعة أو البنية التحتية أو السياحة في سلطنة عمان.

د- لا تسري أحكام الفقرة الفرعية (أ) على دخل يتحصل عليه أو رأس مال يملكه مقيم في لكسمبورغ إذا قامت سلطنة عمان بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية لإعفاء هذا الدخل أو رأس المال من الضريبة، أو طبقت أحكام الفقرة (2) من المادتين (10) و(12) على هذا الدخل.

الفصل السادس

أحكام خاصة

المادة (25)

عدم التمييز

1- لا يجوز إخضاع مواطني دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأي ضرائب أو التزامات تتعلق بهذه الضرائب تكون مختلفة أو أكثر عبئا من الضرائب أو الالتزامات الضريبية ذات الصلة التي يخضع لها أو يجوز أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ممن هم في الظروف ذاتها؛ وبصفة خاصة ما يتعلق بالإقامة، ويسري هذا الحكم على الرغم من أحكام المادة (1) أيضا على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كلتيهما.

2- لا تخضع أي منشأة مستقرة لمشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى تقل في مزاياها عن الضرائب التي تفرض على مشروعات هذه الدولة المتعاقدة الأخرى تمارس الأنشطة ذاتها، ولا يجوز تفسير هذا الحكم على أنه ينطوي على إلزام دولة متعاقدة بمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي بدلات شخصية أو إعفاءات أو تخفيضات لأغراض الضرائب تبعا للحالة المدنية أو الأعباء العائلية والتي تمنحها للمقيمين فيها.

3- باستثناء الحالات التي تسري عليها أحكام الفقرة (1) من المادة (9) أو الفقرة (4) من المادة (11) أو الفقرة (6) من المادة (12)؛ فإن الفوائد والأتاوى والنفقات الأخرى التي يدفعها مشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يتم خصمها لغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع وفقا للشروط ذاتها كما لو كانت قد دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا، وبالمثل، فإن أي ديون لمشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض تحديد رأس المال الخاضع للضريبة لذلك المشروع تكون قابلة للخصم بنفس الشروط كما لو كانت قد تم التعاقد عليها مع مقيم في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا.

4- مشروعات أي دولة متعاقدة والتي يملك رؤوس أموالها كليا أو جزئيا أو يسيطر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شخص أو أكثر مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، لن تخضع في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا لأي ضرائب أو التزامات تتعلق بهذه الضرائب تكون مختلفة أو أكثر عبئا من الضرائب أو الالتزامات المتعلقة بها التي تخضع لها أو يجوز أن تخضع لها المشروعات الأخرى المماثلة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا.

5- تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية.

المادة (26)

إجراءات الاتفاق المتبادل

1- إذا اعتبر لشخص أن الإجراءات التي اتخذتها إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتاهما أدت أو قد تؤدي إلى فرض ضريبة عليه بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية؛ يجوز له - بغض النظر عن التعويضات المنصوص عليها في القوانين المحلية لهاتين الدولتين- أن يعرض قضيته على السلطة المختصة في أيّ من الدولتين المتعاقدتين. ويجب عرض المنازعة خلال فترة (3) ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار الأول بالإجراء الذي أدى إلى إخضاعه لضريبة على نحو مخالف لأحكام هذه الاتفاقية.

2- إذا تبين للسلطة المختصة أن الاعتراض له ما يبرره؛ ولم تكن قادرة بذاتها التوصل إلى حل مناسب، فيجب عليها أن تسعى إلى حل النزاع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك بقصد تجنب فرض الضريبة المخالفة للاتفاقية، ويطبق أي اتفاق يتم التوصل إليه بغض النظر عن مدد التقادم المحددة في القوانين المحلية للدولتين المتعاقدتين.

3- تسعى السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين إلى التوصل عن طريق الاتفاق المتبادل لحل أي صعوبات أو شكوك تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية، كما يجوز لهما التشاور معا لتجنب الازدواج الضريبي في الحالات التي لم يتم النص عليها في الاتفاقية.

4- يجوز للسلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين التواصل مباشرة فيما بينهما بغرض التوصل إلى اتفاق وفقا لمفهوم الفقرات السابقة.

المادة (27)

تبادل المعلومات

1- تقوم السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين بتبادل المعلومات بالقدر اللازم لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو إنفاذ القوانين المحلية المتعلقة بالضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية في الحدود التي لا تكون فيها هذه الضرائب غير متفقة مع أحكام الاتفاقية، ويتم تبادل المعلومات دون التقيد بأحكام المادة (1).

2- تعامل أي معلومات تستلمها أي دولة متعاقدة بموجب الفقرة (1) على أنها سرية وبنفس طريقة الحصول على المعلومات بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة المتعاقدة ويجوز الكشف عنها فقط للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والجهات الإدارية) المعنيين بالربط أو التحصيل أو التنفيذ أو المقاضاة في الاستئنافات المتعلقة بالفقرة (1) أو الإشراف على أي مما سلف، وعلى أولئك الأشخاص أو هذه السلطات استخدام المعلومات لهذه الأغراض فقط، ولكن يجوز لهم إفشاء سريتها عند نظر الدعاوى القضائية أمام المحاكم أو في الأحكام القضائية. وبالرغم مما سبق، يجوز استخدام المعلومات التي تستلمها دولة متعاقدة لأغراض أخرى عندما يجوز استخدام هذه المعلومات بموجب

قوانين الدولتين المتعاقدتين وبموجب تخويل من السلطة المختصة للدولة المتعاقدة المزودة بالمعلومات.

3- لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أحكام الفقرتين (1) و(2) على أنها تفرض التزاما على الدولة المتعاقدة:

أ- لاتخاذ إجراءات إدارية بما يخالف القوانين والإجراءات الإدارية لهذه الدولة أو للدولة المتعاقدة الأخرى.

ب- لتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقا للقوانين أو الإجراءات الإدارية المعتادة في هذه الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ج- لتقديم معلومات تؤدي إلى إفشاء سرية أي حرفة أو نشاط صناعي أو تجاري أو سر مهني أو طريقة تجارية أو معلومات يكون إفشاء سرية أي منها متعارضا مع السياسة العامة (النظام العام).

4- في حالة طلب أي دولة متعاقدة لمعلومات وفقا لهذه المادة، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باستخدام إجراءاتها في جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة حتى إذا كانت هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ليست بحاجة لهذه المعلومات لأغراضها الضريبية. ويخضع الالتزام الوارد بالجملة السابقة للقيود المبينة بالفقرة (3) ولكن لن تفسر هذه القيود بأي حال من الأحوال على أنها تسمح لأي دولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات فقط بسبب أن ليس لها مصلحة داخلية في هذه المعلومات.

5- لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أحكام الفقرة (3) على أنها تسمح لأي دولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن هذه المعلومات يحتفظ بها مصرف أو مؤسسة مالية أخرى أو ممثل أو شخص يتصرف وفق وكالة أو قدرة ائتمانية أو لأنها تتعلق بحقوق ملكية شخص ما.

المادة (28)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والوظائف القنصلية

لا يترتب على أي من نصوص هذه الاتفاقية الإخلال بالامتيازات الضريبية المقررة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو الوظائف القنصلية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بمقتضى أحكام اتفاقيات خاصة.

المادة (29)

استحقاق الفوائد

1- بالرغم من الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية، لا يجوز أن تمنح الفائدة الضريبية بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بعنصر من الدخل أو رأس المال، إذا كان يمكن الاستنتاج بشكل معقول - بالنظر إلى جميع الحقائق والظروف ذات الصلة – إلى أن الحصول على تلك الفائدة كان من أحد الأهداف الرئيسية لأي إجراء أو تحويل أدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تلك الفائدة الضريبية، وذلك ما لم يكن ثابتا بأن منح الفائدة في هذه الظروف سيتوافق مع الغرض والغاية من الأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية.

2- في حالة حرمان شخص من الفائدة وفقا لهذه الاتفاقية بموجب الفقرة (1)، فإن السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي كانت ستمنح هذه الفائدة ستعامل هذا الشخص مع ذلك

على أنه مستحق لهذه الفائدة أو لمزايا مختلفة فيما يتعلق بعنصر محدد من الدخل أو رأس المال، إذا حددت هذه السلطة المختصة بناء على طلب من ذلك الشخص وبعد الأخذ في الاعتبار الوقائع والظروف ذات الصلة- أن هذه المزايا كانت ستمنح في غياب المعاملة أو الترتيب المشار إليه في الفقرة (1). يجب على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي تم تقديم الطلب إليها مشاورة السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى قبل رفض أي طلب مقدم وفقا لهذه الفقرة من مقيم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (30)

ملحق الاتفاقية

يعتبر الملحق المرفق جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

الفصل السابع

أحكام نهائية

المادة (31)

سريان الاتفاقية

تخطر كل من الدولتين المتعاقدتين الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال القنوات الدبلوماسية باستكمال الإجراءات التي يتطلبها قانونها لنفاذ أحكام هذه الاتفاقية. وتسري هذه الاتفاقية من تاريخ آخر هذين الإخطارين، وحينئذ تكون أحكامها نافذة وفقا للآتي:

أ- فيما يتعلق بالضرائب المخصومة من المصدر: على المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب ابتداء من أو بعد اليوم الأول من يناير الذي يلي تاريخ سريان هذه الاتفاقية.

ب- فيما يتعلق بالضرائب الأخرى: لأي سنة ضريبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير الذي يلي تاريخ سريان هذه الاتفاقية.

المادة (32)

إنهاء الاتفاقية

تظل هذه الاتفاقية سارية لحين إنهائها من قبل إحدى الدولتين المتعاقدتين، ويجوز لأي من الدولتين المتعاقدتين إنهاء الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية بإخطار إنهاء كتابي قبل (٦) ستة أشهر على الأقل من نهاية أي سنة ميلادية تبدأ بعد انقضاء فترة (5) خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية؛ وفي هذه الحالة يوقف سريان الاتفاقية كما يلي:

1- فيما يتعلق بالضرائب المخصومة من المصدر: على المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب ابتداء من أو بعد اليوم الأول من يناير في السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها توجيه الإخطار بإنهاء الاتفاقية.

2- وفيما يتعلق بالضرائب الأخرى: لأي سنة ضريبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير في السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها توجيه الإخطار بإنهاء الاتفاقية.

إثباتا لما تقدم قام الموقعان أدناه بموجب السـلطة المخولة لهما من قِبَل حكومتهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت في لكسمبورغ في يوم 12 ربيع الثاني 1446هـ ،الموافق 16أكتوبر 2024م ، من نسختين أصليتين باللغات العربية والفرنسـية والإنجليزية، لكل منها حجيـة متساوية، وفي حال الاختلاف بين النصوص، يعتد بالنص الإنجليزي.

عن	عن
حكومة سلطنة عُمان	حكومة دوقية لكسمبورغ الكبرى
الشيخ الدكتورعبدالله بن سالم بن حمد الحارثي	جيلس ورث
سفيرسلطنة عمان المعتمد لدى دوقية لكسمبورغ الكبرى	وزيرالمالية

ملحق الاتفاقية

عند التوقيع على الاتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة دوقية لكسمبورغ الكبرى لإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها، اتفق الطرفان على الأحكام الآتية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية:

أ- بالإشارة إلى المادة (4):

1- تعتبر وسيلة الاستثمار الجماعي التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي يتم التعامل معها كشركة لأغراض الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة كمقيم في الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها وكمالك مستفيد من الدخل الذي يحصل عليه.

2- تعتبر وسيلة الاستثمار الجماعي التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي لا يتم التعامل معها كشركة لأغراض الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة كفرد مقيم في الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها وكمالك مستفيد من الدخل الذي يحصل عليه.

ب- بالإشارة إلى الفقرة (3) من المادة (7):

يكون مفهوما أن أحكام هذه الفقرة لا تمنع الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة المستقرة من تطبيق أحكام قانونها المحلي بما يشمل اللوائح المتعلقة بالخصم عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة للمنشأة المستقرة لأغراض ضريبتها المحلية.

إثباتا لما تقدم قام الموقعان أدناه بموجب السـلطة المخولة لهما من قبل حكومتهما بالتوقيع على هذا الملحق.

حرر في لكسـمبورغ في يوم 12 ربيع الثاني 1446هـ ،الموافق 16أكتوبر 2024م ، من نسـختين أصليتين باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، لكل منها حجية متساوية، وفي حال الاختلاف بين النصوص، يعتد بالنص الإنجليزي.

عن	عن
حكومة سلطنة عُمان	حكومة دوقية لكسمبورغ الكبرى
الشيخ الدكتورعبدالله بن سالم بن حمد الحارثي	جيلس ورث
سفيرسلطنة عمان المعتمد لدى دوقية لكسمبورغ الكبرى	وزير المالية

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN AND THE GOVERNMENT OF THE GRAND DUCHY OF LUXEMBOURG FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND ON CAPITAL AND THE PREVENTION OF TAX EVASION AND AVOIDANCE

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Grand Duchy of Luxembourg,
Desiring to further develop their economic relationship and to enhance their co-operation in tax matters,
Intending to conclude an Agreement for the elimination of double taxation with respect to taxes on income and on capital without creating opportunities for non-taxation or reduced taxation through tax evasion or avoidance (including through treaty-shopping arrangements aimed at obtaining reliefs provided in this Agreement for the indirect benefit of residents of third States),

Have agreed as follows:

CHAPTER I
SCOPE OF THE AGREEMENT

Article 1
Persons Covered

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2
Taxes Covered

1. This Agreement shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of a Contracting State or of its local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income and on capital all taxes imposed on total income, on total capital, or on elements of income or of capital, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.
3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:
   a) in the case of the Sultanate of Oman:
      - the income tax.

      (hereinafter referred to as "Omani tax").
   b) in the case of the Grand Duchy of Luxembourg:
      - the income tax on individuals (l'impôt sur le revenu des personnes physiques).

- the corporation tax (l'impôt sur le revenu des collectivités).
- the capital tax (l'impôt sur la fortune).
- the communal trade tax (l'impôt commercial communal).

(hereinafter referred to as "Luxembourg tax").

4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their taxation laws.

CHAPTER II
DEFINITIONS

Article 3
General Definitions

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:
   a) the term "Sultanate of Oman" means the territory of the Sultanate of Oman and the islands belonging thereto, including the territorial waters and any area outside the territorial waters over which the Sultanate of Oman may, in accordance with international law and the laws of the Sultanate of Oman, exercise sovereign rights with respect to the exploration and exploitation of the natural resources of the sea-bed and the sub-soil and the superjacent waters.
   b) the term "Luxembourg" means the Grand Duchy of Luxembourg and, when used in a geographical sense, means the territory of the Grand Duchy of Luxembourg.
   c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean the Sultanate of Oman or Luxembourg as the context requires.
   d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons.
   e) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes.
   f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State.

g) the term "international traffic" means any transport by a ship, aircraft or road vehicle operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship, aircraft or road vehicle is operated solely between places in the other Contracting State.

h) the term "national", in relation to a Contracting State, means:
   (i) any individual possessing the nationality of that Contracting State; and
   (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in that Contracting State;

i) the term "competent authority" means:
   (i) in the case of the Sultanate of Oman, the Chairman of the Tax Authority or his authorized representative.
   (ii) in the case of the Grand Duchy of Luxembourg, the Minister of Finance or his authorized representative.

2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that Contracting State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that Contracting State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that Contracting State.

Article 4
Resident

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management, place of registration or any other criterion of a similar nature, the term shall also include that State, any local authority or statutory body thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources in that State or capital situated therein.
2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:
   a) he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (center of vital interests).

b) if the Contracting State in which he has his center of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a habitual abode.
c) if he has a habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State of which he is a national.
d) if he is a national of both Contracting States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement between them.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 of this Article, a person, other than an individual, is considered a resident of both Contracting States, the competent authorities of the Contracting States shall endeavour to determine, by mutual agreement, the Contracting State of which such person shall be deemed to be a resident for the purposes of this Agreement, having regard to its place of effective management or the place where it is incorporated or otherwise constituted and any other relevant factors. In the absence of such agreement, such person shall not be entitled to any relief or exemption from tax provided by this Agreement except to the extent and in such manner as may be agreed upon by the competent authorities of the Contracting States.

Article 5
Permanent Establishment

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term "permanent establishment" includes especially:
   a) a place of management.
   b) a branch.
   c) an office.
   d) a factory.
   e) a workshop.
   f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.
3. The term “permanent establishment” also encompasses:

a) A building site or a construction or assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith, but only if such site, project or activities last more than 9 (nine) months.
b) The furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only if activities of that nature continue (for the same or a related project) within a Contracting State for a period or periods aggregating more than 90 (ninety) days within any 12 (twelve) month period.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:
   a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise.
   b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery.
   c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise.
   d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise.
   e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character.
   f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraphs a) to e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.
5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies, is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, if such person:
   a) has and habitually exercises, in that Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph; or

b) has no such authority, but habitually maintains in the first-mentioned Contracting State a stock of goods or merchandise from which he delivers goods or merchandise on behalf of the enterprise.

6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that Contracting State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.
7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

CHAPTER III
TAXATION OF INCOME

Article 6
Income from Immovable Property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture (including the breeding and cultivation of fish) and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply. Usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources shall also be considered as "immovable property". Ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.
3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7
Business Profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only as much as is attributable to that permanent establishment.
2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.
3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.
4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.
5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.
6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8
Shipping, Inland Waterways Transport and Air Transport

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that Contracting State.
2. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of boats engaged in inland waterways transport shall be taxable only in that Contracting State.
3. For the purposes of this Article, the term "operation of ships or aircraft in international traffic" by an enterprise includes:
   a) the charter, lease or rental of ships or aircraft fully equipped, manned and supplied, and used in the operation of international traffic.
   b) the charter, lease or rental on a bare boat charter basis of ships or aircraft, where such charter, lease or rental is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.
   c) the use, maintenance or rental of containers, where such use, maintenance or rental is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.
   d) interest on bank accounts directly connected with the operation of ships or aircraft in international traffic.
4. The term "operation of ships or aircraft" means business of transportation by sea or by air of passengers, mail, livestock or goods carried on by the owners, lessees or charterers of ships or aircraft, including the sale of tickets for such transportation on behalf of other enterprises and any other activity directly connected with such transportation.
5. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9
Associated Enterprises

1. Where
   a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that Contracting State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

Article 10
Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:
    a) Zero per cent (0%) of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company which holds directly at least ten per cent (10%) of the capital of the company paying the dividends.
    b) Ten per cent (10%) of the gross amount of the dividends in all other cases.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State shall be taxable only in the other Contracting State if the beneficial owner is that other Contracting State, a local authority, a pension fund, an institution of the national social security, or the Central Bank of either Contracting State, or any other statutory body or institution wholly or mainly owned by either Contracting State, as may be agreed between the competent authorities of the Contracting States, and
   a) in the case of the Sultanate of Oman:
      - the Oman Investment Authority.
   b) in the case of the Grand Duchy of Luxembourg:
      - the National Credit and Investment Corporation (la Société Nationale de Crédit et d'Investissement - SNCI).
      - the Luxembourg Corporation for Capital Development of Small and Meduim Entreprisses (la Société luxembourgeoise de capital-développement pour les PME).

4. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.
5. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
6. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other Contracting

State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other Contracting State.

Article 11
Interest

1. Interest arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other Contracting State.
2. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.
3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
4. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12
Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State the tax so charged shall not exceed eight per cent (8%) of the gross amount of such royalties.
3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including computer software, cinematograph films, or films or tapes or discs used for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.
5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the

beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount of the royalties. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13
Capital Gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of a such fixed base may be taxed in that other Contracting State.
3. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic, boats engaged in inland waterways transport or movable property pertaining to the operation of such ships, aircraft or boats, shall be taxable only in that Contracting State.
4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14
Independent Personal Services

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that Contracting State unless he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities. If he has such a fixed base, the income may be taxed in the other Contracting State but only as much as is attributable to that fixed base.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15
Dependent Personal Services

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18 and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that Contracting State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other Contracting State.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State if:
   a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 (one hundred and eighty three) days in any 12 (twelve) month period commencing or ending in the calendar year concerned.
   b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Contracting State.
   c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other Contracting State.
3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived by any employee of an enterprise of a Contracting State in respect of an employment exercised aboard a ship, aircraft or road vehicle operated in international traffic, or aboard a boat engaged in inland waterways transport, may be taxed in that Contracting State.

Article 16
Directors' Fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or similar body of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

Article 17
Artistes and Sportspersons

1. Notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.
2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsperson himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.
3. Income derived by an entertainer or a sportsperson from activities exercised in a Contracting State shall be exempt from tax in that Contracting State, if the visit to that State is supported wholly or mainly by public funds of the other Contracting State, a local authority or statutory body thereof.

Article 18
Pensions

Pensions and other similar payments arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State.

Article 19
Government Service

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration paid by a Contracting State, a local authority or statutory body thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State, authority or body shall be taxable only in that Contracting State.

   b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that Contracting State who:

   (i) is a national of that Contracting State.

   (ii) or did not become a resident of that Contracting State solely for the purpose of rendering the services.

2. The provisions of Articles 15, 16 and 17 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State, a local authority or statutory body thereof.

Article 20
Professors and Researchers

1. An individual who is or was a resident of a Contracting State immediately before making a visit to the other Contracting State and who, at the invitation of an university, college, school, or other similar educational institution or scientific research institution, visits that other Contracting State for a period not exceeding 2 (two) years from the date of his arrival in that other Contracting State solely for the purpose of teaching or research or both at such educational or research institution, shall be exempt from tax in that other Contracting State on any remuneration derived from such teaching or research.
2. This Article shall not apply to income from research if such research is undertaken primarily for the private benefit of a specific person or persons.

Article 21
Students

Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that Contracting State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.

Article 22
Other Income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that Contracting State.
2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the

other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

CHAPTER IV
TAXATION OF CAPITAL

Article 23
Capital

1. Capital represented by immovable property referred to in Article 6, owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.
2. Capital represented by movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or by movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, may be taxed in that other Contracting State.
3. Capital represented by ships and aircraft operated in international traffic and by boats engaged in inland waterways transport by an enterprise of a Contracting State, and by movable property pertaining to the operation of such ships, aircraft and boats, shall be taxable only in that Contracting State.
4. All other elements of capital of a resident of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State.

CHAPTER V
METHODS FOR THE ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

Article 24
Elimination of Double Taxation

1. In the Sultanate of Oman, double taxation shall be eliminated as follows:
   a) Where a resident of the Sultanate of Oman derives income, or owns capital which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in Luxembourg, the Sultanate of Oman shall allow as a deduction from the tax on the income or capital of that resident an amount equal to the income or capital tax paid in Luxembourg, whether directly or by deduction. Such deduction shall not, however, exceed that part of the income or capital tax (as computed before the deduction is given) which is attributable to the income or capital which may be taxed in Luxembourg.
   b) Where, in accordance with any provision of this Agreement, income derived or capital owned by a resident of the Sultanate of Oman is exempt from tax in the Sultanate of Oman, the Sultanate of Oman may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income or capital of such resident, take into account the exempted income or capital.
2. Subject to the provisions of the Luxembourg law regarding the elimination of double taxation which shall not affect the general principle hereof, double taxation shall be eliminated as follows:
   a) where a resident of Luxembourg derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the Sultanate of Oman, Luxembourg shall, subject to the provisions of sub-paragraphs b), c) and d), exempt such income or capital from tax, but may, in order to calculate the amount of tax on the remaining income or capital of the resident, apply the same rates of tax as if the income or capital had not been exempted.
   b) where a resident of Luxembourg derives income which, in accordance with the provisions of Article 7, Article 10, Article 12, paragraph 2 of Article 13 and Article 17 may be taxed in the Sultanate of Oman, Luxembourg shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident an amount equal to the tax paid in the Sultanate of Oman, but only, with respect to Article 7 and paragraph 2 of Article 13, if the business profits and the capital gains are not derived from activities in agriculture,

industry, infrastructure and tourism in the Sultanate of Oman. Such deduction shall not, however, exceed that part of the tax, as computed before the deduction is given, which is attributable to such items of income derived from the Sultanate of Oman;

c) where a company which is a resident of Luxembourg derives dividends from Omani sources, Luxembourg shall exempt such dividends from tax, provided that the company which is a resident of Luxembourg holds directly at least ten per cent (10%) of the capital of the company paying the dividends since the beginning of the accounting year and if this company is subject in the Sultanate of Oman to an income tax corresponding to the Luxembourg corporation tax. The above-mentioned shares in the Omani company are, under the same conditions, exempt from the Luxembourg capital tax. This exemption under this sub-paragraph shall also apply notwithstanding that the Omani company is exempted from tax or taxed at a reduced rate in the Sultanate of Oman and if these dividends are derived out of profits from activities in agriculture, industry, infrastructure or tourism in the Sultanate of Oman;

d) the provisions of sub-paragraph a) shall not apply to income derived or capital owned by a resident of Luxembourg where the Sultanate of Oman applies the provisions of this Agreement to exempt such income or capital from tax or applies the provisions of paragraph 2 of Articles 10 and 12 to such income.

CHAPTER VI
SPECIAL PROVISIONS

Article 25
Non-Discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other Contracting State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprises of that other Contracting State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.
3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 4 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned Contracting State. Similarly, any debts of an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable capital of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been contracted to a resident of the first-mentioned Contracting State.
4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned Contracting State are or may be subjected.
5. The provisions of this Article shall apply to taxes covered by this Agreement.

Article 26
Mutual Agreement Procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those Contracting States, present his case to the competent authority of either Contracting State. The case must be presented within 3 (three) years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.
3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.
4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 27
Exchange of Information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes covered by this Agreement, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Article 1.
2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that Contracting State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions. Notwithstanding the foregoing, information received by a Contracting State may be used for other purposes when such information may be used for such other purposes under the laws of both Contracting States and the competent authority of the supplying Contracting State authorizes such use.
3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State.
b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State.
c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other Contracting State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.
5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 28
Members of Diplomatic Missions and Consular Posts

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 29
Entitlement to Benefits

1. Notwithstanding the other provisions of this Agreement, a benefit under this Agreement shall not be granted in respect of an item of income or capital if it is reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principal purposes of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in

accordance with the object and purpose of the relevant provisions of this Agreement.

2. Where a benefit under this Agreement is denied to a person under paragraph 1, the competent authority of the Contracting State that would otherwise have granted this benefit shall nevertheless treat that person as being entitled to this benefit, or to different benefits with respect to a specific item of income or capital, if such competent authority, upon request from that person and after consideration of the relevant facts and circumstances, determines that such benefits would have been granted to that person in the absence of the transaction or arrangement referred to in paragraph 1. The competent authority of the Contracting State to which the request has been made will consult with the competent authority of the other Contracting State before rejecting a request made under this paragraph by a resident of that other Contracting State.

Article 30
Protocol

The attached Protocol is an integral part of this Agreement.

CHAPTER VII
FINAL PROVISIONS

Article 31
Entry Into Force

Each of the Contracting States shall notify the other Contracting State through diplomatic channels of the completion of the procedures required by its law for the bringing into force of this Agreement. This Agreement shall enter into force on the date of the later of these notifications and shall thereupon have effect as follows:

a) in respect of taxes withheld at source: for amounts paid or credited on or after the first day of January next following the date on which this Agreement enters into force.

b) in respect of other taxes: for any tax year commencing on or after the first day of January next following the date on which this Agreement enters into force.

Article 32
Termination

This Agreement shall remain in force until terminated by one of the Contracting States. Either Contracting State may terminate the Agreement, through diplomatic channels, by giving a written notice of termination at least 6 (six) months before the end of any calendar year after the period of 5 (five) years from the date on which the Agreement enters into force. In such event, the Agreement shall cease to have effect as follows:

(i) in respect of taxes withheld at source: for amounts paid or credited on or after the first day of January in the calendar year immediately following that in which the notice of such termination is given, and

(ii) in respect of other taxes: for any tax year commencing on or after the first day of January in the calendar year immediately following that in which the notice of such termination is given.

In WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto, by their respective Government, have signed this Agreement.

Done at Luxembourg on 12 Rabi' al-Thani 1446 AH, corresponding to 16 October 2024 in duplicate originals each in the Arabic, French and English languages, all texts being equally authoritative. In case of divergence between the texts, the English text shall prevail.

FOR
THE GOVERNMENT OF
THE SULTANATE OF OMAN

Sheik Dr. Abdullah bin Salim bin Hamad AL Harthi
Ambassador of the Sultanate of Oman,
Grand Duchy of Luxembourg

FOR
THE GOVERNMENT OF
THE GRAND DUCHY OF
LUXEMBOURG

Gilles Roth
Minister of Finance

PROTOCOL

At the moment of the signing of the Agreement between the Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Grand Duchy of Luxembourg, for the Elimination of Double Taxation with respect to Taxes on Income and on Capital and the Prevention of Tax Evasion and Avoidance, both sides have agreed upon the following provisions, which shall form an integral part of the Agreement:

a) With reference to Article 4:

(i) A collective investment vehicle which is established in a Contracting State and that is treated as a body corporate for tax purposes in this Contracting State shall be considered as a resident of the Contracting State in which it is established and as the beneficial owner of the income it receives.

(ii) A collective investment vehicle which is established in a Contracting State and that is not treated as a body corporate for tax purposes in this Contracting State shall be considered as an individual who is resident of the Contracting State in which it is established and as the beneficial owner of the income it receives.

b) With reference to paragraph 3 of Article 7:

It is understood that the provisions of this paragraph do not prevent the Contracting State in which the permanent establishment is situated from applying the provisions of its domestic law, including regulations, relating to deductions when determining the taxable income of the permanent establishment for its domestic tax purposes.

In WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto, by their respective Government, have signed this Protocol.

Done at Luxembourg on 12 Rabi' al-Thani 1446 AH, corresponding to 16 October 2024 in duplicate originals each in the Arabic, French and English languages, all texts being equally authoritative. In case of divergence between the texts, the English text shall prevail.

FOR
THE GOVERNMENT OF
THE SULTANATE OF OMAN

Sheik Dr. Abdullah bin Salim bin Hamad AL Harthi
Ambassador of the Sultanate of Oman,
Grand Duchy of Luxembourg

FOR
THE GOVERNMENT OF
THE GRAND DUCHY OF
LUXEMBOURG

Gilles Roth
Minister of Finance